تفسير
سورة الشورى

حقوق الطبع لكل مسلم صادق راغب بالتقرب إلى الله عزَّ وجلَّ
دفاعاً عن العقيدة والتوحيد والمنهج الصحيح
فجزى الله خيراً كل من يطبعه ويُوزعه
والدال على الخير كفاعله

الطبعة الثانية ـ مُصححة ومُدققة ـ
١٤٣٣ – ٢٠١٢م

الناشر:
النور للإعلام الإسلامي
AL NUR ISLAMIC INFORMATION
Vesterbrogade 208 Box: 276 – 1800 Frederiksberg C Denmark
Phone: (45) 2077 4828. E-mail: alnur_islamic_info@yahoo.com

فحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلاَّ بالله العلي العظيم، وبالجملة فالسلامة من الخطر، أمرٌ يعز على البشر، فسترَ الله على من ستر وغفرَ لمن غفر:

فَـانْظُرْ إِلَيْهَـا نَظَـرَ الْمُسْتَحْسِنِ ... وَأَحْسِنِ الظَّـنَّ بِهَـا وحَسِّنِ
وَإِنْ تَجِـدْ عَيْبـاً فَسُدَّ الخَلَـلا ... فَجَلَّ مَنْ لاَ فِيهِ عَيبٌ وَعَلا
وَالحَمْـدُ للهِ عَلَـى مَـا أَوْلَـى ... فَنِعْمَ مَا أَوْلَى وَنِعْمَ الْمَوْلَى
ثُمَّ الصَّلاةُ بَعْدَ حَمْدِ الصَّمَدِ ... عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى مُحمَّدِ
وَءَالِهِ الأفَاضِلِ الأخْيَارِ ... مَا انْسَلَخَ اللَّيْلُ مِنَ النَّهَارِ[1]

[1] الأبيات من «مُلحة الإعراب» للقاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبي محمد الحريري البصري. (٤٤٦ ـ ٥١٦هـ/ ١٠٥٤ـ١١٢٢ م).

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه أستعين

تمهيد

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على محمد الأمين، وعلى آله، وصحبه أجمعين. أما بعد:-

فإنَّ مِن أعظمِ كبائرِ الوجود الإنساني هو الافتراء على الله والكذب عليه، كما أنَّ مِن أعظمِ الطاعات والعبادات هو ردُّ هذا الكذب وإقامة الحقِّ الذي بُعث به الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وكان مِن فتنة الله لأهل الأهواء والجهالات أن أقام لهم سبحانه في العِلْمِ مقاييس الباطل، كما جعلَ في كتابه الآيات المُتشابهات، وجعلَ العواصم مِن ذلك أمثال الحقِّ في الوُجود وفي الفِطرة، والآيات المُحكمات في كلامه سبحانه وتعالى، وما مِن باطلٍ يُحتجُّ له بالقياس الشيطاني إلاَّ وفي فطرة الإنسان ما يرده، كما أنَّه لا يُوجد باطل يقوله كاذبٌ على الله في آياته إلاَّ وفي الكتاب الكريم ما يُبْطِلُهُ، وإقامة الشبهات في الوجود للفتنة والابتلاء كما خلق الشهوات، الأولى بلاء وفتنة للعلم، والثانية ابتلاء للإرادة، وتاريخ البشريَّة يشهد أنَّ فتنة الخَلق بالشهوة أقل ضرراً من فِتنتهم بالكذب على الله تعالى، والشهوة إنَّما يقع الخَطب فيها لَّما يزعم أصحابها أنَّها من الله تعالى كما قال سبحانه وتعالى عنهم: ﴿ **وَإِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً قَالُوا۟ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا** ﴾ [الأعراف: ٢٨]. حينها تُصبحُ الشهوة شرعاً وديناً يُتبَّع ويُعظم الضرر، واليوم وقد عمَّت الغُربة أهل الإسلام، وغلبت الشهوات العامَّة والعلماء إلاَّ مَن رَحِمَ الله،

فإنَّ الطامَّةَ الأعظم والقاصِمة التي تُزيل الدين إنْ لم يتصدَ لها أهل العلم هي أن تُصبح الشهوات ديناً، وأن يلبس الباطل لباس الحقِّ، وأنْ تُسمى الأشياء بغير أسمائها، فيكون القرآن بين النَّاس حُرُوفاً يتلوه العامَّة فلا يفقهونه، ويُؤَوِّله أهل الشبهات والضلالة فيُتَخَذُ سُلَّماً للباطل، وهذا الشرُّ قد وقع بعضه بل والكثير منه على يد أقوامٍ لا يتَّقون الله، ولا يرجون الآخرة، ليسوا بعلماء مِلَّة، ولا قوامين بالحقِّ، ولا مُستمسكين به، يضربون صدور الآيات بأعجازها، ويقطِّعونها على معنى ما قال الله تعالى لقوم موسى عليه السلام: ﴿**قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا**﴾[الأنعام: ٩١]، فصار النَّاس يسمعون ديناً لم يعرفه رسول الله ﷺ ولا أصحابه ولا أهل العلم الماضون الثقات، بل صرنا نسمع من يردُّ على رسول الله ﷺ كلامه، فيقول عُتلٌّ زنيمٌ من هؤلاء مقالات تهدُّ الجبال لِهَوْلِهَا ثم يتبعها بقوله: «ولو سمعتُ رسول الله ﷺ يقول بغير هذا لما أطعته ولَرَدَدْتُ عليه قوله» ﴿**كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ۝٥**﴾ [الكهف: ٥].

كلمات لا يقولها عاميٌّ جاهلٌ لا يدري معنى ما يقول، بل يتفوه بها من صار مُفتياً لمصر من أمصار المسلمين فيالله كم صار دين الله مطية للمُجرمين وسُلَّماً للزنادقة، وكم تسنَّم الكلام فيه مَن لقمة الخبز عنده أغلى من آيات الله وكلامه!!

وإنَّ مِن أعظم جهالات النَّاس قديماً وحديثاً هو الاحتجاج بالقَدر على الشرع، فيُبطلون الشرع بقواعد القَدر، كما يُبطلون القَدر بقواعد الشرع، وفتنة الله تعالى بالخَلق والقَدر كانت دوماً سُلَّماً للزنادقة وأهل الضلالة في ردِّ شرع الله ودين الأنبياء، فعدم فَهْمِ بعضِهم لخلق الألم والشرِّ في الوجود جعلهم ينفون الحِكمة، وينسبون لله تعالى الباطل، كما أنَّ مِن مزاعم المُشركين قديماً وحديثاً في ردِّ الشرع هو إجراء أقدار الوجود كلِّها على معنى التسليم، حتى أولئك الذين عبدوا

الملائكة قالوا لَمَّا نُهُوا عن ذلك: ﴿وَقَالُواْ لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم﴾ [الزخرف: ٢٠]، كذلك زعم البُخلاء في منع الزكاة: ﴿أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ أَطْعَمَهُۥٓ﴾ [يس: ٤٧]، ومثلها مَن ردَّ حُكْمَ الله في منع أكل الميتة فقالوا: «نأكل مما قتلنا ولا نأكل مما قتل الله» فأنزل الله ردّاً عليهم: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْ ۖ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴿١٢١﴾﴾ [الأنعام: ١٢١].

وهذا الدين الباطل في الاحتجاج بالقدر على الشرع لإبطاله قد عمَّ وانتشر كما كان الجبريَّة يقولون بأنَّ الظُّلم مِن الحُكَّام قَدر المعاصي في الأُمم فلا يحل لهمُ الإنكار ولا الاعتراض، فكذلك اليوم مَن يقوله، وزاد شرُّ هؤلاء حتى صاروا يحتجُّون بالكتاب الكريم وآياته الدالَّة على قُدرته في تنوِّع الخَلق واختلافه على جواز اختلاف الشرائع والأديان، وصار المُنْكِرُ على الاختلاف في الأديان والمذاهب مَعِيباً عند هؤلاء، ويُنكرون عليه أشدَّ النكارة، وجعلوا كلام الله في أقداره وخَلقه حجَّة لهم في تشريع افتراق النَّاس واختلافهم في المذاهب والأديان والنِحل.

وقد كان النَّاس يتناظرون قديماً في اختلاف مذاهب أهل الإسلام في المسائل الاجتهاديَّة والتي تحتمل الاختلاف لاشتباه الأدلَّة فيها على الكثيرين، لكنَّ الطامَّة الأعظم اليوم ليست في هذا الباب إنَّما في المُعممين وزاعمِي الانتساب للفكر الإسلامي يُقررون الجواز الشرعي في تنوِّع أديان النَّاس واختلافهم بين مسلمٍ وكافرٍ، وينسبون لدين الله تعالى ولكتابه أنَّه يجوز ذلك ولا يُنكره، وهذا من أعظم الكذب على الله تعالى وعلى كتابه وعلى رسوله ﷺ، ذلك بأنَّ أعظم الشرِّ في الوُجود هو الكُفر بالله، ولذلك بعث الله الأنبياء وأنزل الكتب وشرع الدعوة إليه وأمر بجهاد المُخالفين كما قال الله على لسان ذي القرنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ﴿قَالَ أَمَّا مَن ظَلَمَ فَسَوْفَ نُعَذِّبُهُۥ ثُمَّ يُرَدُّ إِلَىٰ رَبِّهِۦ فَيُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا نُّكْرًا ﴿٨٧﴾ وَأَمَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلْحُسْنَىٰ ۖ وَسَنَقُولُ لَهُۥ مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا ﴿٨٨﴾﴾ [الكهف: ٨٧ ـ ٨٨]، وكما قال رسول الله ﷺ من

حديث عِيَاض بْنِ حمارٍ الْمُجَاشِعِيِّ: «أَلاَ إِنَّ رَبِّي أَمَرَنِي أَنْ أُعَلِّمَكُمْ مَا جَهِلْتُمْ مِمَّا عَلَّمَنِي، يَوْمِي هَـذَا. كُلُّ مَالٍ نَحَلْتُهُ عَبْداً، حَلاَلٌ. وَإِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ كُلَّهُمْ. وَإِنَّهُمْ أَتَتْهُمُ الشَّيَاطِينُ فَاجْتَالَتْهُمْ عَنْ دِينِهِمْ. وَحَرَّمَتْ عَلَيْهِمْ مَا أَحْلَلْتُ لَهُمْ. وَأَمَرَتْهُمْ أَنْ يُشْرِكُوا بِي مَا لَمْ أُنْزِلْ بِهِ سُلْطَاناً. وَإِنَّ اللهَ نَظَرَ إِلَى أَهْلِ الأَرْضِ فَمَقَتَهُمْ، عَرَبَهُمْ وَعَجَمَهُمْ، إِلاَّ بَقَايَا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ. وَقَالَ: إِنَّمَا بَعَثْتُكَ لأَبْتَلِيَكَ وَأَبْتَلِيَ بِكَ. وَأَنْزَلْتُ عَلَيْكَ كِتَاباً لاَ يَغْسِلُهُ الْمَاءُ. تَقْرَأُهُ نَائِماً وَيَقْظَانَ. وَإِنَّ اللهَ أَمَرَنِي أَنْ أُحَرِّقَ قُرَيْشاً. فَقُلْتُ: رَبِّ إِذاً يَثْلَغُوا رَأْسِي فَيَدَعُوهُ خُبْزَةً. قَالَ: اسْتَخْرِجْهُمْ كَمَا اسْتَخْرَجُوكَ. وَاغْزُهُمْ يعزك الله . وَأَنْفِقْ فَسَنُنْفِقَ عَلَيْكَ. وَابْعَثْ جَيْشاً نَبْعَثْ خَمْسَةً مِثْلَهُ. وَقَاتِلْ بِمَنْ أَطَاعَكَ مَنْ عَصَاكَ. قَالَ: وَأَهْلُ الْجَنَّةِ ثَلاَثَةٌ: ذُو سُلْطَانٍ مُقْسِطٌ مُتَصَدِّقٌ مُوَفَّقٌ. وَرَجُلٌ رَحِيمٌ رَقِيقُ الْقَلْبِ لِكُلِّ ذِي قُرْبَى، وَمُسْلِمٍ. وَعَفِيفٌ مُتَعَفِّفٌ ذُو عِيَال. قَالَ: وَأَهْلُ النَّارِ خَمْسَةٌ: الضَّعِيفُ الَّذِي لاَ زَبْرَ لَهُ، الَّذِينَ هُمْ فِيكُمْ تَبَعاً لاَ يَتَّبَعُونَ أَهْلاً وَلاَ مَالاً. وَالْخَائِنُ الَّذِي لاَ يَخْفَى لَهُ طَمَعٌ، وَإِنْ دَقَّ إِلاَّ خَانَهُ. وَرَجُلٌ لاَ يُصْبِحُ وَلاَ يُمْسِي إِلاَّ وَهُوَ يُخَادِعُكَ عَنْ أَهْلِكَ وَمَالِكَ». وَذَكَرَ الْبُخْلَ وَالْكَذِبَ.[1].

وهذا الحديث حُجَّة في هذا الباب الشرعي لمن تأمله.

وهؤلاء الذين يحتجُّون بالتنوُّع والاختلاف القَدري على جواز اختلاف أديان النَّاس ليسوا على مرتبةٍ واحدةٍ، فهناك الزنادقة المُجرمون الذين يرون هذا جائزاً على معنى عدم الإنكار قط على دينٍ من الأديان، ولا إبطالها كلِّها إلاَّ واحداً، وهناك من أهل العمائم من يعتقد بصحة دين الإسلام دون ما عداه ولكن يتخذ هذا الاختلاف القدري حجَّة في إبطال جهاد الناكثين والرادِّين لدين الرسول محمد ﷺ، كما يتخذون هذا الاختلاف حجَّة في اجتماع النَّاس على أَلوية الباطل

[1] «صحيح مسلم»: ١٧/١٦٦/ح٧١٥٦.

الجاهليَّة كالوطنيَّة والقوميَّة، ولذلك تجدهم يُنكرون الدعوة إلى الولاء على أساس الدين، كما يُنكرون الجهاد على الإيمان والكفر، ويرون أنَّ الاجتماع على قاعدة الوطن للجميع دون تفريقٍ بين مسلمٍ وكافرٍ، ولا بين مؤمنٍ وزنديقٍ، فإذا ذَكَّرَهُمْ أحدٌ بضلال هذا الدين ذهبوا يكذبون على الله تعالى أنَّ الافتراق جائزٌ، وأنَّ الوطن ظِلٌ جامعٌ لهؤلاء المُختلفين في الدين بلا تفريقٍ في الحقوق والواجبات، وقد تشرَّبت أحزابٌ إسلاميَّة هذا الضلال، وصار من عقيدتهم ودينهم، إذ يُفرِّقون في صواب الدين على أساس المُعتقد، ولكنَّهم لا يرون لهذا التفريق أثراً في الحياة والسياسة والاجتماع، وهذا كلُّه من الجهل والضلال، والإسلام بريء من ذلك كلِّه، فالإسلام ليس اعتقاداً قلبياً ولا عبادةً نُسكية، بل هو دينٌ ينتظم سلوك المرءِ حباً وبُغْضاً، وجهاداً وسِلْماً، واجتماعاً وافتراقاً، فالمسلم في دولة الإسلام المنشودة لا يتساوى قط في الحقوق والواجبات مع غير المسلم، والجهاد في الإسلام ابتداءً ليس إلاَّ قتلاً على أساس الدين كما تقدَّم في كلام ذي القرنين وحديث رسول الله ﷺ: «**وَقَاتِلْ بِمَنْ أَطَاعَكَ مَنْ عَصَاكَ**»، أمَّا القتال على أساس الحقوق كالمال والأرض والعِرض فهو تَبَعٌ لذلك وفرعٌ له، فهذا هو الحقُّ، وهذا هو دين الله تعالى.

واليوم وإن كان الإسلام وأهله القائمون به غرباء، وضُعف أهله بيِّنٌ لا خفاء فيه، إلاَّ أنَّ هذا لا يعني أبداً جواز تغيير معالمه وقواعده الأُولى التي يقوم عليها، إذ هناك فرقٌ بين العقل المادي المُقَيَّد بظرفه المُلائم له، وبين الاعتقادِ والعِلْمِ الذي هو فوق الظرف الزماني والمكاني، والنَّاس يخلطون بين الأمرين خلطاً شديداً، فحين يجوِّز الإسلام دفع الشرِّ بالتقية كما قال تعالى: ﴿**لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً**﴾ [آل عمران: ٢٨]، إلاَّ أنَّ هذا الفِعْلَ المُقَيَّد بظرفه لا يعني إلغاء الحقِّ في العِلْمِ الواجب بأنَّ الكافر عدوٌّ والمؤمن وليٌّ، لكن بعض النَّاس اليوم تحت ظرف الاستضعاف

والغُربة ذهبَ يُلغي المبادئ والقواعد الشرعية المُستقرة من جهة العِلْمِ ليخضع المسلم اعتقاداً لجهالات وضلالات ليست مِن العِلْمِ في شيءٍ، يفعل هذا بحجَّة الاستضعاف والغُربة، وشتان بين هذا الضلال الذي يفعلونه وبين ما يُقال له فقه الاستضعاف.

لقد كنتُ أظنُّ أنَّ الاحتجاج بالقَدر على الشرع ذهبَ أهله، ولم يَعُدْ لهم ذكرٌ، مجرَّد ذكرٍ خبريٍّ لماضين في كُتب المِلل والنِحل، مع وُجُودهم في أديان الشرك اليوم كمثل دُعاة العُرْيِّ، حيث يزعمون أنَّ فِطرة الخَلق في المَوجودات كالحيوانات هي البقاء على البراءة الأصليَّة مِنَ الخَلْقِ، واللباس والزينة أمرٌ حادثٌ، وتدخُّل في هذه الفطرة وهذه البراءة الأصليَّة، وهو تدخُّل خاطئٌ كما يزعمون، ومثلهم مِن الزنادقة الذين يجيزون الحديث عنِ المُعاشرة الجنسيَّة علناً بين النَّاس أو يجيزون تصويرها تحت دعوى أنَّها فعلٌ إنسانيٌّ كالأكل والشرب فلا يستحيا منه، كما سمعتُ مِراراً من بعض مُنتسبي الفقه ممن يميلُون للتصوُّف السكوت عنِ الظالمين والمجرمين لأنَّهم القَدر على إبطال الشرع قد عَمَّتْ وكَثُرُ شرُّها، وصارت تُسمع من كثيرين مِن المُعممين والمُفتين وقادة الحركات الإسلاميَّة، وهم وإن كانوا لا يُصرِّحون بقواعد هذا المذهب ولا اعتقاده إلاَّ أنَّهم من أهله ورجاله، وخطورة المذاهب الضالَّة ليست في اعتقادها فقط لكن في التزام آثارها الفقهيَّة والشرعيَّة، إذ ما مِنْ مذهبٍ اعتقاديٍّ إلاَّ وله تشريعٌ يُعززه ويفسِّره، فاليوم لو قُلْتَ لفقيهٍ يرفع لواء الانتساب للسلف أنَّه جَبري لَغَضِبَ واحْمَرَّ أنفه، مع أنَّ هذا تجده يُفتي فتاوى الجَبريَّة وتفسيرها في الحياة والكون، وهذا أمرٌ منتشرٌ غالبٌ، وهذا لغلبة منطقِ الشعارات وعُمومها على النَّاس اليوم دون معرفة حقائقها وآثارها.

لردِّ هذا الدين الباطل الذي يُنسب إلى كلام الله زُوراً وبُهتاناً نجد أنَّ سورة «الشورى» موضوعها الرئيس هو هذا الباب، فهي السورة التي تُقرر ضَلال

الافتراق في الدين، وتُقرر مَرجعيَّة هذا الافتراق، وهي كما تبيِّن أنَّ الحقَّ واحدٌ كذلك تُقرر أنَّ التنوع القَدري في الخَلق له حِكمة، إذ فيه الدلالة على قُدرة الله وحِكمته في الوجود، فحيث كان الافتراق في القَدر سبباً لدوام الخَلق ومنفعتهم كان الافتراق في الأديان سبباً للابتلاء وقِيام سُنَّة التدافع، فالافتراق في القدر تكاملي نافع، فلا يُنْكَرُ ولا يُرَدُّ، والافتراق في الدين ابتلاءٌ لحصول الدفع والجهاد بشِقَيْهِ العلمي والقِتالي.

وسورة «الشورى» وإنْ كانت مكيَّة بإجماعٍ ـ فيما أَعلم ـ إلاَّ أنَّ بعض أهل العلم استثنى منها آيات فجعلها مدنيَّة، ومن هذه الآيات قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ ﴿٣٩﴾ ﴾ [الشورى: ٣٩]، وهو قولٌ لا دليلَ عليه مِن روايةٍ تسنده، ومَن تأمل السورة على معنى هذه الوحدة التي تقدَّم ذِكرها، وهو أنَّ الحقَّ في الأديان واحدٌ، وأنَّ الافتراقَ فيها هو ابتلاءٌ لشرع التدافع الذي أمر الله به عباده المؤمنين عَلِمَ أنَّ السورة قعدَّت هذا المعنى في مكة لأنَّ هذا من أُصول العلم الشرعي، وقواعد الدين الذي تُبنى عليه حياة المسلم وحركته ووجوده.

أما قول من قال إن قوله تعالى: ﴿ ۞ وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [الشورى: ٢٧] هي مدنية وأنَّها نزلت في أهل الصُّفة، فهو مردودٌ إنْ كان المعنى من هذا القول هو إخراج هذه الآية من سِياق المعنى الكُلي للسورة، لأنَّ هذه الآية هي ضمن سِياق حِكمة الله في أقداره بتنوع مراتبهم في الرزق، وهو أمرٌ حاضرٌ في وِحدة السورة لذكر النوعين من الافتراق كما تقدَّم، هذا مع أنَّه مِن المعلوم أنَّ وجودَ آياتٍ متقدِّمةٍ في سياق سورةٍ مُتأخرةٍ أو العكس ليس ممنوع الوقوع لكنَّ ترتيب الآيات بالإجماع ـ ولا يضرُّ وجود المُخالف ـ توقيفي، وحكمة الله في هذا الترتيب لاتفاق المعاني في السياق الواحد، يعلمه مَن يعلمه ويجهله من يجهله.

أقولُ هذا لأني وجدتُ أنَّ بعض المُتقدمين مِن المُفسرين الذي يحكمون على السورة والآيات بالمدنيَّة أو المكيَّة لا يُراعون الرواية في بعض أحكامهم بل من

خلال تأملهم للآيات مُنفردة وتوافقها لأحداث إمِّا مدنيَّة أو مكيَّة، وما تقدَّم مثالٌ لهذا الأمر، ولو تأمل المرء هذا القول وأنَّ الآية: ﴿ وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ نزلت في أهل الصُفَّة لَرأى أنَّ هذا القول غير صحيح من جهتين؛ **الأولى**: على هذا القول تكون الآية ذماً لأهل الصفَّة إنْ اغتنواْ، مع أنَّ أهل الصفَّة لم يبقوا على هذا الحالِ مِن الفقر، بل اغتنواْ وذهب عنهم صفة الفقر، فبسط لهم في الرزق كحال أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فلم يقع عليهم معناها.

والأخرى: الآية عامَّة في منع البسط لعباده وليست خاصَّة، فالآية تقول: ﴿ وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾، وكلمة العباد هنا تُحمل على المعنى القَدري كقوله ﷺ: «**اللهمَّ إِنِّي عَبْدُكَ، وابنُ عَبْدِكَ**»[1] وأبوه ﷺ مات كافراً، وواقع الآية القَدري أنَّ العبد يُعطى ويُحرم، فقد يُعطى المال ويحرم من الصحَّة أو المُلك، وقد يُعطى بعض الرزق ويمنع بعضه، وهذا هو القَدر المُلائم لتفسير هذه الآية، والكافر مهما بلغ في بسط الرزق فإنَّه ممنوع من رزقٍ آخرٍ، وبهذا المنع يمنع من البغي الذي يحصل به البقاء وتمام الإفساد، ومثال ذلك فرعون وقارون، فإنَّهم أُعْطُوا أشياءً ومُنِعُوا أُخرى، ولذلك لم يحصل لهمُ البغي المُطلق بل هُزِمُوا ودُمِّرُوا.

هذا مع ما سيأتي إن شاء الله أنَّ هذا قدرٌ مدفوعٌ منازعٌ كما تُبيِّنُه السورة نفسها وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَصَـٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا۟ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٠﴾ ﴾ [الشورى: ٣٠].

وسورة «الشورى» كأغلب السور المكيَّة فهي إذ تعرض قُدرة الله تعالى وآياته الكونيَّة فإنَّها تجعلها مُوجِباً لتوحيد الله تعالى واتِّباع أوامره، كما أنَّها تُقرر قاعدة الحقِّ ومعياره بما يقع للنَّاس مِن جزاءٍ أُخرويٍّ للمؤمنين والعُصاة، كما أنَّها تلتقي

[1] «مسند أحمد»: ١٢٤/٧ /ح٢١٣٤٣.

مع سور مكيَّة أُخرى في تقرير بعض قواعد العِلْمِ الحقِّ وتفريقه عنِ الباطل والهوى، وهي مسألة تخصصت فيها سورة «النَّجم» في هذا الباب.

فمن أجلِ بِناء المُسلم المُعاصر بناءً قرآنياً، في عِلْمِهِ ونفسه، ومِن أجل ردِّ ضلالات المُفترين على الله ومناهجهم الباطلة في إبطال الحقِّ وتعطيل الشرائع فإنِّي أُقدِّم هذه السورة، وما يفتح الله على العبد فيها، والله من وراء القصد.

★★★★★
★★★★
★★★
★★
★

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قوله تعالى: ﴿ حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ ۝٢ كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝٣ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ۝٤ ﴾ [الشورى: ١ ـ ٤].

سورة «الشورى» هي السورة الثالثة في ترتيب القرآن من الحواميم، فهي بعد سورة «غافر» و«الصافات»، وقبل «الزخرف» و«الدخان» و«الجاثية» و«الأحقاف»، وسُميت الحواميم لافتتاحها بـ«حمٓ»، والكلام في الحروف المُقطَّعة تكلّمتُ عليه في بداية سورة العنكبوت بما يغني عن إعادته هنا، لكنَّ سورة الشورى وإنْ كانت من الحواميم إلاَّ أنها زائدة في ذكر حروف أخرى غير «حم» وهي قوله تعالى: ﴿ عٓسٓقٓ ﴾، وفي هذه الحروف واختلاف النَّاس فيها يكمن السر، كما أنَّ الإعجاز في ما بعدها هو الذي يجعل الناظر يعود إليها محاولاً إدراك مراد متكلمها العزيز الحكيم.

وسور الحواميم كلُّها مكيَّة وكان يُسميها السلف بِلُبَاب القرآن، كما كان يُقال لهن العرائس والروضات وديباج القرآن، وهذه السور فيها جوامع من المعاني، فهي كلُّها مختومة بذكر العاقبة إما الدنيويَّة أو الأُخرويَّة، فسورة «غافر» ـ المؤمن ـ خاتمتها هي قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَأَوْا۟ بَأْسَنَا قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِۦ مُشْرِكِينَ ۝٨٤ فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْا۟ بَأْسَنَا ۖ سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ فِى عِبَادِهِۦ ۖ وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْكَٰفِرُونَ ۝٨٥ ﴾ [غافر: ٨٤ ـ ٨٥]. فهذا هو ذكر عاقبة الدنيا وقِيام الساعة، وحال الكافرين فيها حيث لا ينفعهم إيمانهم يومها.

وأما «فُصِّلت» فخاتمتها قوله تعالى: ﴿ أَلَآ إِنَّهُمْ فِى مِرْيَةٍ مِّن لِّقَآءِ رَبِّهِمْ ۗ أَلَآ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَىْءٍ مُّحِيطٌۢ ۝٥٤ ﴾ [فصلت: ٥٤]، هذا مع تقدم ذكر أنَّ آيات الآفاق هي دليل الحقِّ

أنَّ القرآن من عند الله، فجعل كذلك من أدلَّة الحقِّ أنَّ القرآن من عند الله هو لقاء الله تعالى، كما قال تعالى في «الأنعام»: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۖ وَهُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴿٩٢﴾﴾ [الأنعام: ٩٢].

وأما «الشورى» فخُتمت بقوله تعالى: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ ﴿٥٣﴾﴾ [الشورى: ٥٣].

و«الزُخرف» خُتمت بقوله تعالى: ﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾ فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَٰمٌ ۚ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٨٩﴾﴾ [الزخرف: ٨٨ ـ ٨٩].

وخُتمت «الدخان» بقوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٥٨﴾ فَٱرْتَقِبْ إِنَّهُم مُّرْتَقِبُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [الدخان: ٥٨ ـ ٥٩].

وخُتمت «الجاثية» بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِى مَا ٱلسَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ ﴿٣٢﴾﴾ ... إلى قوله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْكِبْرِيَآءُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣٧﴾﴾ [الجاثية: ٣٢ ـ ٣٧].

وخُتمت «الأحقاف» بقوله تعالى: ﴿فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِل لَّهُمْ ۚ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓا۟ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍۭ ۚ بَلَٰغٌ ۚ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [الأحقاف: ٣٥].

ومن جوامع المعاني فيها كذلك هو أمر الله تعالى لرسوله ﷺ وللمؤمنين بالصبر والاستقامة كما في «غافر» (المؤمن): ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِٱلْعَشِىِّ وَٱلْإِبْكَٰرِ ﴿٥٥﴾﴾ [غافر: ٥٥]. وقوله: ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ ۖ فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ ﴿٧٧﴾﴾ [غافر: ٧٧].

وكما في «فُصِّلت»: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُوا۟ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟﴾ [فصلت: ٣٠].

وكقوله تعالى: ﴿وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴿٣٥﴾﴾ [فصلت: ٣٥].

وفي «الشورى» قوله تعالى: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴿٤٣﴾﴾ [الشورى: ٤٣]. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴿٣٣﴾﴾ [الشورى: ٣٣].

وفي «الزخرف» قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَمْسِكْ بِٱلَّذِىٓ أُوحِىَ إِلَيْكَ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٤٣﴾﴾ [الزخرف: ٤٣].

وفي «الدخان» قوله تعالى: ﴿فَٱرْتَقِبْ﴾ [الدخان: ٥٩].

وفي «الجاثية» قوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يَغْفِرُوا۟ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ لِيَجْزِىَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿١٤﴾﴾ [الجاثية: ١٤]. وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾﴾ [الجاثية: ١٨].

وفي «الأحقاف» قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُوا۟ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١٣﴾﴾ [الأحقاف: ١٣].

وقوله تعالى: ﴿فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِل لَّهُمْ﴾ [الأحقاف: ٣٥].

كما أنَّ فيها كلّها إلا «الأحقاف» و«الشورى» ذِكْر قصة موسى وفرعون وبني إسرائيل، هذا مع ما ذُكر في «الأحقاف» مِن خَبَرِ الجنِّ الذين استمعوا للقرآن فأسلموا، فذكروا لقومهم مُشابهة القرآن في دعوته لكتاب موسى عليه السلام: ﴿قَالُوا۟ يَٰقَوْمَنَآ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٣٠﴾﴾ [الأحقاف: ٣٠].

كما ذُكر فيها من قبل هذا المعنى في قوله تعالى: ﴿وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾ [الأحقاف: ١٢].

وأما «الشورى» فقد ذُكر فيها وَحْدَةُ دين الأنبياء حيث ذُكر فيها أُولو العزم من الرسل بقوله تعالى: ﴿ ۞ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ ﴾ [الشورى: ١٣].

كما أنَّ من جوامع المعاني فيها أنَّها كلَّها مُفتتحة بذكر القرآن الكريم، وذلك بعد قوله تعالى: ﴿ حمٓ ﴾.

وفي خَمْسِ سورٍ منها ذُكر وصف القرآن بأنَّه عربيٌّ إلاَّ في سورتيْ «غافر» و«الجاثية»، وفي «الدخان» قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٥٨﴾ ﴾ [الدخان: ٥٨].

قوله تعالى: ﴿ حمٓ ﴾:-

هذه الآية جعلها رسول الله ﷺ وِعَاءً، فقد روى أبو داود[1] والترمذي[2] عن المُهَلَّبِ بن أبي صُفْرَةَ، قال أخبرني مَنْ سَمِعَ النَّبيَّ ﷺ يَقُولُ: «**إِنْ بُيِّتُّمْ فَلْيَكُنْ شِعَارُكُم حم لاَ يُنْصَرُون**»، وقد ذكر ابن كثير أنَّ أبا عُبيد القاسم بن سلام جعل قوله ﷺ: «لا يُنصرون» عاقبة وليست من الذكر، والأمر محتملٌ، لكن في هذا الحديث دليل على عِظم هذا الآية: ﴿ حمٓ ﴾ فإنَّ الاستعاذة تكون بالكلمات التامات كما قال رسول الله ﷺ: «**أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّةِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ..**»[3] وكون ﴿ حمٓ ﴾ كلمات يُستعاذ بها مِن الأعداء في البيَات يدل على أنَّها معنى تام وكامل في نفسها، ولأهل العلم تفريقٌ بين الكلمات الكونيَّة والكلمات الشرعيَّة، فجعلوا الكلمات التي يُستعاذ بها هي الكلمات الكونيَّة، ومَن تأملَ الأحاديث عَلِمَ أنَّ الكلمات الشرعيَّة رُقية واستعاذة، فإنَّ «الفاتحة» رُقية واستعاذة، وكذلك

---

[1] «سنن أبي داود»: ٧/٢٥٧/ح٢٥٩٨.

[2] «سنن الترمذي»: ٥/٢٦٨/ح١٦٨٣. وهذا لفظه: «**إِنْ بُيِّتَكُمُ العَدُوُّ فَقُولُوا: حم لا يُنْصَرُونَ**».

[3] «صحيح مسلم»: ١٧/٢٨/ح٦٨٢٨، ٦٨٢٩، ٦٨٣٠.

«آية الكرسي»، و«المُعوذتين»، فكلمات الله الشرعيَّة فيها أثرٌ ماديٌّ في ردِّ الضرر والمكروه، وهذا سرٌّ مِن أسرارها، والكلام في هذا الباب يطول، ولكنَّ المقصود أنَّ ﴿حمٓ﴾ كلمةٌ تامَّةٌ فيها معنى مستقلٌ بذاتها، وبهذا يكون قول بعضهم أنَّها دلالة على غيرها في المعنى فقط دون وجود معنى تحمله في ذاتها قولٌ مرجوحٌ، والأصحُّ أن يُقال كِلاهما، أي فيها معنى ذاتي وفيها دلالة على معنى، فإنْ قيل إنَّ القرآن عربي، ونزل بلغتهم فأين في كلامهم ما يدل على معناها عندهم؟ فيُقال: لقد سمع العرب هذا الكلام من رسول الله ﷺ، وأُلقي إليهم على معنى التحدي، فأصاب منهم هذا المعنى، وهذا أبلغ ما يكون في الكلام، ولم يقولوا له قط: كلِّمنا بما نفهم، بل فهموا وحاروا واستسلموا ، وقصة قراءة رسول الله ﷺ «حم فُصِّلت» على عُتبة بن ربيعة معروفة، فإنَّه لما سُئل: «مَا وَرَاءَكَ يَا أَبَا الْوَلِيدِ؟ فَقَالَ: وَرَائِي أَنِّي وَاللهِ قَدْ سَمِعْتُ قَوْلاً مَا سَمِعْتُ بِمِثْلِهِ قَطُّ وَاللهِ مَا هُوَ بِالشعْرِ، وَلاَ بِالسحْرِ، وَلاَ بِالْكَهَانَةِ»[1]. وكلام الكُهان عندهم زَمزمة حروف لا يدري السامع منها شيئاً، إلاَّ أنَّ سامعها يُدرك خطرها ـ فيما يعتقد باطلاً ـ وأنَّ فيها سراً لقائلها مع قرينه أو إلهه الذي يعبده، وعُتبة وصفَ من قومه بأنَّه «أعلمكم بالسحر والكهانة والشعر» ولم يرَ عُتبة قوله تعالى: ﴿حمٓ﴾ من هذا شيئاً.

فإن قيل لِمَ كانت هي في الحديث دون غيرها من الحروف المُقطعة الأُخرى كـ ﴿الٓمٓ﴾ أو ﴿الٓر﴾ استعاذة في ردِّ مكر الأعداء في البيَات فيُقال: لقد تقدَّم أنَّ من جوامع المعاني في هذه السور ذِكر عاقبة الكُفر وأهله، كما أنَّ فيها ذِكر الوعد بذلك، وهذا متضمنٌ لِوعد النَّصر كما في «الزخرف»: ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُم مُّنتَقِمُونَ ﴿٤١﴾ أَوْ نُرِيَنَّكَ ٱلَّذِى وَعَدْنَٰهُمْ فَإِنَّا عَلَيْهِم مُّقْتَدِرُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [الزخرف: ٤١ ـ ٤٢]، وهذه

[1] «دلائل النُّبوَّة» للبيهقي: ٢/ ٢٠٤. «كنز العُمال»: ١/ ٢٤٩١/ح٣٥٤٢٨.

الآية فسَّرها رسول الله ﷺ بقوله: «**إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا أَرَادَ رَحْمَةَ أُمَّةٍ مِنْ عِبَادِهِ، قَبَضَ نَبِيَّهَا قَبْلَهَا. فَجَعَلَهُ لَهَا فَرَطاً وَسَلَفاً بَيْنَ يَدَيْهَا. وَإِذَا أَرَادَ هَلَكَةَ أُمةٍ، عَذَّبَهَا، وَنَبِيُّهَا حَيٌّ، فَأَهْلَكَهَا وَهُوَ يَنْظُرُ، فَأَقَرَّ عَيْنَهُ بِهَلَكَتِهَا حِينَ كَذَّبُوهُ وَعَصَوْا أَمْرَهُ**»[1]، ففي الأمرين نصرٌ له على الأعداء، أمَّا وفاته قبل أُمَّته فإنَّما يكون بنصره على أعدائه كما وقع لرسول الله ﷺ، فإنَّ الله تعالى ما قبضه حتى انتصرَ وانتصفَ مِن خُصومه، وكثيرٌ من الأنبياء أهلكَ الله أُمَّتهم وهم أحياء كما في الحديث، ففي الأمرين انتصارٌ للنبي ووقوع الوعد الإلهي، ولذلك كان مُلاءمة هذا الذِكر لأثره في منع نصر الأعداء وغَلبتهم على المؤمنين، والتوافق بين الذِكر ومعناه وبين أثره ظاهرٌ لمن تأمله في أحاديث الأذكار والأدعية، كما يُوجد التوافق بين السور وأوقات استحباب قراءتها كقراءة «﴿ الٓمٓ ﴾، السجدة» و«الإنسان» في صلاة الصبح من يوم الجمعة، فقد ذكر أهل العلم حِكَماً لذلك منها ما ذُكر في هذه السور مِن خَلْقِ الله تعالى للإنسان وذِكر الإنسان وذِكر الساعة ومعلوم توافق هذا مع يوم الجمعة، فآدم خُلِقَ يوم الجمعة، وقيام الساعة يوم الجمعة، وهكذا.

وعلى هذا المعنى قراءة سورة «الكهف» ليلة الجمعة أو يومها ـ لمن صحح الحديث ـ فإنَّ في «الكهف» ذِكْر دلائل الساعة كيأجوج ومأجوج والسور الذي بناه ذو القرنين.

قوله تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ ٱللَّهُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ٣ ﴾ [الشورى: ٣].

لقد تكررَ في القرآن كثيراً شأن مشابهة الرسول ﷺ في نُبوته بنبوة الأنبياء السابقين، وها هنا يقول الله تعالى إنَّ الوحي الذي يأتيكَ، والنُبوة التي أُكْرِمْتَ بها هي نوع الوحي والنُّبوَّة الذي أُوحي إلى الأنبياء من قبلك، وافتتاح السورة بهذا المعنى العظيم لأنَّ شأن السورة كلِّها يقوم على قضيَّة وحدة الحقِّ والدين،

[1] «صحيح مسلم»: ١٥ / ٤٤ / ح٥٩١٨.

فما أتى به الرسول ﷺ مِن دينٍ هو عين ما أتى به الأنبياء السابقون كما سيأتي مُفصَّلاً في هذه السورة كقوله: ﴿۞ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ ...﴾ [الشورى: ١٣].

وفي ذِكر الوحي وعلومه بيان مصدر هذا الدين، وأنَّه من الله العزيز الحكيم، وليس على الرسل إلاَّ التبليغ والبيان، وإقامة الحُجَّة على الخَلق، كما أنَّ في ذِكر الوحي المُرسل إلى النَّبيِّ ﷺ وأنَّه هو الوحي المُرسل إلى الرُسل السابقين بيانٌ أنَّ حال النَّاس معه هو حالهم مع الأنبياء السابقين.

ومُنْكِرُو النُبوَّات على غَرْزٍ واحدٍ من الضلالة، وشُبهتهم الضالَّة مُضطردة مع جميع الأنبياء، لكنَّ العجب إنما يكون في مثبت النُّبوة لنَّبيٍّ دون نبيٍّ كما قال الله عن هؤلاء في سورة «النساء»: ﴿نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا۟ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا﴾ [النساء: ١٥٠-١٥١]، ولكنَّ الشياطين لا تُعدم عذراً في هذا الضلال، وحُججه الباطلة وشُبهه لا تنتهي في الوجود.

والنَّاس ومناهجهم في النُبوَّةِ خَطَانِ؛ خطُ النُّبُوَّةِ وأتباعها، وخَطُ أعدائها ومُنكريها، وحجَّة المُنكرين غير الهوى واتباع الشهوة أنَّ النُّبُوَّة وأحكامها هي سبب افتراقِ النَّاس وخُصوماتهم وعداوتهم، وهذا القول قد شاع اليوم وكثر، وهؤلاء يزعمون أنَّ أحكام الأنبياء في تفريق النَّاس بين مؤمنٍ وكافرٍ، وكذلك أحكامهم في الجهاد والولاء والبراء هو سبب الحروب، ويقولون إنَّ المذهب الإنساني الجامع للبشريَّة على صعيدٍ واحدٍ من غير تفريقٍ بين مؤمن وكافر هو الأصلح للخَلق، وهو المانع من العداوات والحروب والمآسي، وهذا المذهب مع قِلَّة أتباعه في الوجود قديماً وحديثاً إلاَّ أنَّك تجدُ اليوم صَفْوَ مَن يُقال لهم بالمُفكرين المسلمين يميل لهم، وتجد صداقات وقُربى بين الفريقين، والسبب في ذلك أنَّ هؤلاء المُفكرين في دعوتهم لردِّ الظُّلم عنِ المسلمين، وإنكار الحروب التي يشنها الطواغيت الكفرة من أهل العُلُوِ والكِبْرِ ضدَّ ضُعفاء المسلمين وشعوبهم، يجدون مُناصرة يتيمة من هؤلاء أتباع هذا المذهب، فهم يُناصرون المُستضعفين مِن

المسلمين وغيرهم، ويُنكرون احتلال الدول والشعوب، ويُناصرون المظلومين، فاتحاد المسير في إنكار الظُّلم بين الفريقين يصنعُ القُرب النفسي بينهما، ولذلك تجد هؤلاء المسلمين يتأثرون بنتائج الأفكار حتى لو اختلفت في أصل مبعثها، فالمسلم يُثبت النُّبوَّة، والآخرون ينفونها، لكن يتفقِ الفريقان على آثار حكميَّة وشرعيَّة من تقريرات هذا المذهب الباطل، وهو الدعوة إلى وحدة البشر على أساسٍ إنسانيٍ جامعٍ دون اعتبار الإيمان والكفر، والعقل المسلم البدعي استمرأ كثيراً ـ بسبب مذاهب الباطل ـ التراكيبَ المُتناقضة، فمنذ أنْ صار العمل خارج الإيمان، فانفصل الاعتقاد إلى جهة والسلوك إلى جهة أخرى، كما انفصلت الحقيقة الإلهية عند الصوفيَّة عن الطريقة فصار يمكن تصور المُتناقضات في حالٍ واحدٍ، كما تصور المُتكلمون القول بالكسب الأشعري، واضطرد هذا التركيب على قضايا حياتيَّة كثيرة، حيث يجعل الاعتقاد في وادٍ والموقف الحياتي والسلوكي في وادٍ آخر، فيمكنُ للمرء أن يكون مسلماً في اعتقاده ذاهباً إلى الشيطان جُندياً مُناصراً مُوالياً في عمله كما يمكن تصور إضافة أي صفة للمسلم بعد ذلك مهما بلغت تناقضاتها مع الإسلام وشرعه.

وهؤلاء من هذا الباب، فهم مع إقرارهم بالنبوَّة اعتقاداً إلاَّ أنَّهم لا يرون حرجاً في تشربهم لمذاهب جميلة حسنة في الذهن وأوهامه وظنونه، فالقول بوحدة البشر على أساسٍ إنسانيٍ حياتي دون اعتبار لإيمان الرجل وكُفره، وترك المحاسبة للإيمان والكُفر إلى أمر الآخرة، يُؤدي عندهم إلى إزالة الحروب والخُصومات، وينشر السلام والوِد بين الشعوب، كما يحقق العدل المُطلق، لأنَّ الأديان عندهم تميز النَّاس في الدنيا وأحكامها على أساس الإيمان بالله والكُفر به، وهذا كلُّه يُؤدي إلى التنازع والشر.

وهؤلاء ابتداءً يجيزون تنوع مصادر التلقي فالقرآن عندهم حقٌّ، لكن في اعتقادهم مجرَّد عُمومات يمكن أن تُملأ هذه العُمومات بأفكار جميلة، يزعمون